تقرير البورصة اليومي

# النشاط المضاربي يدفع مؤشرات السوق للارتفاع والقيمة تتراجع إلى 36 مليون دينار

واصل المؤشر العام لسوق الكويت للأوراق المالية ارتفاعاته في جلسة تعاملات أمس ليعزز استقراره فوق مستوى 7100 نقطة الذي تجاوزه في جلسة أول من أمس، حيث حقق المؤشر مكاسب جديدة بمقدار 21,1 نقطة ليصل الى مستوى 7140,8 نقطة، ويبدو في ظل المعطيات الحالية ان المؤشر في طريقه لتخطي حاجز مئوي جديد خلال التعاملات المقبلة، خصوصا ان الزخم المضاربي مازال مستمرا بقوة في السوق من خلال الأسهم الرخيصة والمتوسطة.

وفي المقابل تحسن أداء المؤشرين الوزني وكويت 15، حيث ارتفع الوزني بمقدار 1,16 نقطة ليصل الى 448,3 نقطة، كما ارتفع كويت 15 بمقدار 2,3 نقطة، وذلك على وقع تحسن أداء أسهم بنكية مثل التجاري وبوبيان وبرقان، فضلا عن سهم زين.

واستمر التذبذب عنوانا للتداول في جلسة أمس، حيث تأرجح أداء مؤشرات السوق بين الصعود والهبوط على مدار الجلسة منذ بدايتها وحتى نهايتها، غير ان لحظات الاقفال شهدت تحسنا ملحوظا على مستوى أداء المؤشرات الثلاثة لتغلق على ارتفاع ملحوظ، خصوصا على مستوى المؤشر السعري الذي جنح أغلب فترات التداول للانخفاض جراء عمليات التصريف لعدد من الأسهم الرخيصة بهدف جني الأرباح، وكانت أبرز هذه الأسهم السورية والديرة واكتتاب في قطاع الخدمات المالية، والعربية العقارية والمستثمرون والمنتجعات وأبيار ومدينة الأعمال في قطاع العقارات، وكذلك المعدات وأجيليتي وصفاة للطاقة والميادين ودانة في قطاعات صناعية وخدمية.

وتأتي هذه العمليات في إطار التصحيح الجزئي التي يشهدها السوق والتي تعتبر عمليات استباقية لموجة التصحيح المرتقبة في السوق بعد الارتفاعات القياسية التي يشهدها مؤشر السوق العام منذ بداية العام الجاري والتي تجاوزت 1100 نقطة.

وفي المقابل، كانت هناك عمليات تجميع على مجموعة أخرى من الأسهم الرخيصة مثل الساحل والمال وأعيان وبيان والقرين القابضة والمغاربية وانجازات ومنشآت والصلبوخ والرابطة، حيث كان لنشاط هذه الأسهم الدور الأكبر في استمرار ارتفاع المؤشر السعري ومواصلة تحقيق المكاسب.

وشهدت متغيرات السوق الثلاثة تراجعا لافتا على مستوى القيمة النقدية، حيث انخفضت معدلاتها بنسبة 18٪ ببلوغها 36,9 مليون دينار، وهي قيمة متدنية مقارنة بالجلسات الأخيرة والتي بلغ متوسط القيمة فيها 55 مليون دينار، الأمر الذي يشير الى وجود حالة من التحفظ بدأت تنتاب شريحة كبيرة من المتعاملين وتجعلهم أكثر حذرا في ضخ السيولة للسوق.

**مؤشرات السوق**

ارتفع المؤشر السعري بمقدار 21,18 نقطة ليصل الى مستوى 7140,8 نقطة بنسبة ارتفاع 0,29٪ كما ارتفع المؤشر الوزني بمقدار 1,16 نقطة ليصل الى 448,3 نقطة بنسبة ارتفاع 0,26٪ كما ارتفع مؤشر كويت 15 بمقدار 2,3 نقطة ليصل الى مستوى 1064,2 نقطة بنسبة ارتفاع 0,22٪.

وبلغ اجمالي الأسهم المتداولة 393,2 مليون سهم نفذت من خلال 8245 صفقة بقيمة اجمالية 36,9 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق الثلاثة تراجعا ملحوظا في الأداء، حيث انخفضت كميات التداول بنسبة 19,5٪، كما انخفضت الصفقات بنسبة 1,4٪، فيما انخفضت القيمة بنسبة 18٪ واستحوذت أسهم 5 شركات على أغلب القيمة بواقع 11,6 مليون دينار تشكل نحو 31,5٪ من الاجمالي، تصدرها سهم العربية العقارية باستحواذه على 4,1 ملايين دينار تشكل 11,1٪ من الاجمالي، كما استحوذت اسهم 5 شركات على 34,5٪ من اجمالي كميات التداول تصدرها سهم العربية العقارية بواقع 66,1 مليون سهم تشكل نحو 16,8٪ من اجمالي التداولات.

● شريف حمدي

**أرقام ومؤشرات**

**21.1**
نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,29٪ وارتفاع المؤشر الوزني بنسبة 0,26٪ وارتفع كذلك مؤشر كويت 15 بنسبة 0,22٪.

**393.2**
مليون سهم تم تداولها بقيمة بلغت 36,9 مليون دينار.

**11.6**
مليون دينار قيمة تداولات أسهم 5 شركات استحوذت على 31,5٪ من اجمالي القيمة، تصدرها سهم العربية العقارية بنسبة 11,1٪.

### بمشاركة أضخم حشد لكبرى شركات العقار المصرية

# انطلاق الدورة العاشرة من معرض العقار المصري "عمار يا مصر" غدا

تنطلق مساء غد الدورة العاشرة من معرض العقار المصري «عمار يا مصر» بإدارة الشركة المتحدة للتسويق وتنظيم المعارض UNIEXPO تحت رعاية كل من سفير جمهورية مصر العربية لدى الكويت عبدالكريم سليمان والوكيل المساعد لشؤون التجارة الخارجية بوزارة التجارة والصناعة الشيخ نمر فهد المالك الصباح وذلك بالتنسيق مع مكتب التمثيل التجاري المصري في الكويت وتحت مظلة ضوابط وشروط القرار الوزاري رقم 214 لسنة 2010 الصادر عن وزارة التجارة والصناعة الكويتية وتحت إشراف الهيئة المصرية العامة لشؤون المعارض والأسواق الدولية وبالتعاون مع شركة عمار يا مصر لتنظيم المعارض والتسويق العقاري وذلك خلال الفترة من 24 إلى 27 الجاري بفندق كراون بلازا قاعة البركة. ويؤكد خبراء التسويق والمبيعات أن وقت إقامة المعرض يأتي في أعقاب تراجع نسبي في سعر الجنيه المصري دون أن تطرأ في المقابل أي زيادات على أسعار الوحدات المعروضة بالمعرض، مما يشكل فرصة سانحة أمام الراغبين في الشراء بهذه الفترة الزمنية التي يتزامن إقامة المعرض فيها.

ويرى المنظمون أن معرض العقار المصري بات يمثل صورة من صور الترابط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بين الشعبين الكويتي والمصري لما له من تأثير مباشر وغير مباشر على حركة التبادل التجاري والسياحي والاستثماري بين البلدين الشقيقين. والجدير بالذكر أن الدورة العاشرة من معرض العقار المصري تقام تحت ضوابط وشروط القرار الوزاري رقم 214 لسنة 2010 الصادر عن وزارة التجارة والصناعة الكويتية والذي ينص على التزام الشركات العارضة بتوثيق جميع مخططات ورخص البناء وعقود الملكية للعقارات المعروضة لدى الجهات المعنية بجمهورية مصر العربية. ويأتي المعرض ملائما لتطلعات المواطن الكويتي الباحث عن سكن أو استثمار في وطنه الثاني مصر وفي الوقت ذاته ملائم أيضا لتطلعات المواطن المصري الباحث عن فرصة عقارية جيدة سواء للسكنى أو الاستثمار. وقد تلاحظ في الدورة المقامة انها جذبت للمشاركة فيها كبرى الشركات العقارية المصرية، حيث تضم قائمة الشركات المشاركة كلا من: شركة امارات هايتس، جراند بلازا للاستثمار السياحي والعقاري، أملاك للتنمية والاستثمار العقاري، أسيتس للتنمية العمرانية، عمائر جيران، مجموعة المركز العالمي، سيتي لايت للإنشاء والتعمير، بريدج للتنمية العقارية، مجموعة مطوري هليوبوليس، شمال أفريقيا للاستثمار العقاري، الديار للتعمير، رؤية للاستثمار العقاري، جرين سيتي للخدمات العقارية والسياحية، العقارية للتنمية والاستثمار العقاري، مصر المحروسة للاستثمار العقاري، الزهراء للاستثمار العقاري، باز للنظم العقارية، سقارة للاستثمار العقاري، بلقيس للمشروعات العقارية، الرواد للإنشاء والتعمير، مينا للمقاولات والتنمية، أملاك للاستثمار العقاري والتسويق، معمار المرشدي، المنارة للتنمية العقارية، هاواي الجديدة للسياحة والاستثمار، جوجرين ايجبت لإدارة المشروعات، بناء للتنمية العقارية والاستثمار، الفتح للتنمية العقارية، مجموعة تبارك القابضة، دار العمران للتنمية وإدارة المشروعات، تعمير للتنمية والاستثمار العقاري.

الشيخ نمر فهد المالك الصباح

السفير عبدالكريم سليمان

### عموميتها وافقت على توزيع أرباح نقدية بنسبة 8٪

# العصيمي: "التمدين الاستثمارية" تمكنت في 2012 من تخفيض حجم القروض والتسهيلات البنكية بنسبة 33٪

قال نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة التمدين الاستثمارية احمد العصيمي ان مجلس الإدارة استمر في انتهاج سياسته المتحفظة، حيث قامت الشركة بأخذ مخصصات إضافية على الاستثمارات غير المدرجة بقيمة 225 ألف دينار خلال العام الماضي، مشيرا الى ان مجلس الإدارة سيعمل جاهدا على تنمية أصول الشركة والمحافظة عليها والعمل على استمرار تخفيض حجم القروض والتسهيلات الممنوحة للشركة.

وأضاف خلال اجتماع الجمعية العمومية العادية التي عقدت أمس بحضور بلغت نسبته 81٪ ان الشركة واصلت النمو في تحقيقها للأرباح، حيث حققت أرباحا صافية قدرها 3,9 ملايين دينار في عام 2012، مقارنة مع 3,1 ملايين دينار، خلال العام 2011، وبلغت ربحية السهم 13,1 فلسا عن عام 2012، مقابل 10,4 فلوس للعام 2011.

وذكر انه بالرغم من استمرار حالة عدم الاستقرار الاقتصادي إلا ان شركة التمدين الاستثمارية قد استطاعت خلال العام الماضي 2012 تخفيض حجم القروض والتسهيلات البنكية بقيمة 15,2 مليون دينار، وهو ما يشكل 33٪ من إجمالي القروض المستحقة على الشركة مما سيكون له اثر ايجابي على مستقبل نتائج أعمال الشركة من خلال انخفاض حجم الأعباء التمويلية، كما قامت الشركة ببيع استثماراتها العقارية في منطقة صباح السالم بقيمة 11,6 مليون دينار محققة أرباحا من عملية البيع بلغت 256 ألف دينار.

وأوضح ان عام 2012 شهد تفاوتا كبيرا في أداء الأسواق العالمية والخليجية، حيث خيم الأداء الايجابي على أسواق المنطقة في بداية العام مع فترة إعلان النتائج المالية وتوزيعات الأرباح والذي ساهم في ارتفاع المؤشرات المالية بشكل كبير، ولكن سرعان ما تقلصت تلك المكاسب بسبب الاخبار السلبية والأزمات المتلاحقة التي هزت منطقة اليورو خلال الربع الثاني من العام 2012. وأشار إلى انه ومع مطلع النصف الثاني من العام عادت معظم الأسواق الخليجية للارتفاع مع صدور تقارير ايجابية بشأن أزمة ديون أوروبا، إلا ان عمليات جني الأرباح قد طالت معظم أسواق المنطقة خلال الربع الأخير، خصوصا مع ظهور أزمة الهاوية المالية في الآفاق أواخر العام. وأشار العصيمي إلى ان اثر ذلك التفاوت واضحا على مؤشرات الأسواق الخليجية، حيث ارتفع مؤشر سوق دبي بنسبة 20٪ تقريبا من العام الماضي، مقارنة بعام 2011، وارتفعت كل من سوق ابوظبي بنسبة 9,5٪ والسوق السعودي بنسبة 6٪، والسوق الكويت بنسبة 2٪، وسوق العماني بما نسبته 1٪، بينما انخفضت بورصتا قطر والبحرين بنسبة 5٪ و7٪ على التوالي.

إلى ذلك وافقت العمومية على بنود جدول الأعمال وأبرزها توزيع أرباح نقدية بنسبة 8٪ من القيمة الاسمية للسهم للمساهمين وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.

● شريف حمدي

العصيمي خلال الجمعية العمومية (محمد خلوصي)

**انتخاب مجلس إدارة جديد**

وافقت الجمعية العمومية على استقالة أعضاء مجلس الإدارة وانتخاب أعضاء مجلس إدارة جديدللسنوات الثلاث المقبلة ضم كلا من : احمد المرزوق، واحمد العصيمي، وطلال المرزوق، وعبدالعزيز الغانم، وصلاح البحر.

### على هامش انعقاد منتدى الكويت للطاقة وقضايا المجتمع

# الرفاعي: القطاع النفطي شريك حقيقي للمجتمع

هاشم الرفاعي متحدثا خلال المنتدى

د.نجاة المطوع ومتعب العتيبي خلال الجلسة الأولى لمنتدى الطاقة وقضايا المجتمع

أكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في الشركة الكويتية لنفط الخليج رئيس المجلس التحريري لمنتدى الطاقة وقضايا المجتمع هاشم الرفاعي أنه مع مرور الوقت تبرهن شركات القطاع النفطي على أنها شريك حقيقي للمجتمع وأنها في طريقها نحو تطبيق كامل لبرامج المسؤولية الاجتماعية، مشيرا إلى أن إسهامات القطاع النفطي في خدمة المجتمع كبيرة للغاية سواء في الداخل أو في الخارج. وأوضح الرفاعي على هامش انعقاد منتدى الكويت للطاقة وقضايا المجتمع التي انطلقت أنشطته أمس ويستمر على مدار يومين أن المنتدى في دورته الثانية يناقش إسهامات القطاع النفطي في خدمة البيئة والمجتمع سواء كانت هذه المساهمات في التعليم والتدريس والنهضة العمرانية والصحة. وبين الرفاعي أنه على مدار عدة أشهر ناقش المجلس التحريري للمنتدى من خلال أعضائه الممثلين للمؤسسات التعليمية والمعرفية والطاقة ومؤسسات المجتمع المدني والإعلام والتربية والمؤسسات الدولية الرصينة قضية التعليم والمعرفة ودور مؤسسات البحث العلمي ودور شركات الطاقة في ابتعاث الطلبة والطالبات للتعلم في كبرى الجامعات العالمية.

وذكر أن المنتدى يناقش 7 محاور ويتحدث فيه مختصون من جامعة الكويت ومنظمة اليونسكو ومختصون من دول الخليج، حيث ستتم مناقشة قضية التعليم في الكويت وكيفية تطوير التعليم لخلق جيل قادر على الإنجاز والتطور خلال السنوات المقبلة، موضحا أن المنتدى سيخرج بتوصيات ستعرض على المسئولين للأخذ بها أو الاطلاع عليها حيث ستكون هذه التوصيات هي ثمرة النقاشات التي ستدور خلال يومي المنتدى. وأشار الرفاعي إلى أن الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية تساهم في مجال التعليم من خلال بعثات للطلاب وإنشاء مراكز للبحث العلمي وتأهيل كادر المعلمين في وزارة التربية وذلك للارتقاء بمستوى الثقافة النفطية لهؤلاء المعلمين وذلك من منطلق نقل الثقافة النفطية لطلبة المدارس. وقال الرفاعي في كلمته خلال افتتاح المنتدى إن المسئولية الاجتماعية تنبع في البداية من مسئوليتنا تجاه العنصر البشري الذي ينتمي للقطاع النفطي فنعمل على تدريبه وتأهيله فنيا وصحيا، وتمتد هذه المسؤولية بعد ذلك إلى المجتمع ممثلة في الجهود الكبيرة التي تبذلها الشركات النفطية في مجالات الصحة والتعليم وحماية البيئية وحفظ التراث والقيم. وذكر انه كان خيارنا في المجلس التحريري للمنتدى الذي يضم خبرات وطنية في مجال التعليم والمعرفة والعمل العام والإعلام والطاقة وخبراء في المسؤولية المجتمعية، كان خيارنا هو التعليم باعتباره القاطرة التي تجر مؤسسات الدولة خلفها وهي تمضي نحو التقدم والتنمية. وأضاف أن المنتدى يناقش قضية أخرى وعنوانا جديدا في إطار المسؤولية المجتمعية لشركات الطاقة محليا وعالميا، تتمثل تلك القضية في تعزيز المعرفة ودعم التعليم، مشيرا إلى أن قضية التعليم تستحق بذل مزيد من الجهد للتوصل إلى سبل واضحة للنهوض بعمليات تعزيز المعرفة ولإيجاد حلول ناجحة لمشاكل التعليم المتراكمة.

من ناحيته قال نائب العضو المنتدب للشؤون المالية والإدارية في الشركة الكويتية لنفط الخليج د.محمد الرمضان ان منتدى الكويت للطاقة وقضايا المجتمع يهدف إلى نشر الثقافة النفطية في المجتمع والمساهمة في مساندة المؤسسات التعليمية سواء من الناحية المادية أو المعنوية والثقافية، مبينا انه تناول خلال مشاركته في الجلسة التي شارك فيها وحملت عنوان «الثقافة النفطية» ـ وجهة نظر طلابية أن الكويت وعلى الرغم من أنها دولة نفطية إلا أنها تفتقر إلى الثقافة النفطية للطلاب. وقال الرمضان ان المؤسسات التعليمية في الكويت لا تهتم بالثقافة النفطية الطلابية ومن هذا المنطلق فان الطلبة يكونون غير مؤهلين للصناعة النفطية، متمنيا أن تقوم الجهات التعليمية بنشر الثقافة النفطية من خلال زيادة المحتوى التعليمي في المناهج الدراسية وان تبدأ المناهج الدراسية بتدريس هذا المحتوى من المرحلة الابتدائية وحتى الثانوية.

من ناحيتها، قالت عميدة كلية التربية الأستاذة الدكتورة نجاة المطوع خلال المحاضرة التي حملت عنوان «ملامح خطة تطوير التعليم في الكويت» إن عدد طلاب جامعة الكويت اليوم وصل إلى 30 ألف طالب، مشيرة إلى أن الجامعة تستقبل سنويا نحو 9 آلاف طالب وتعمل على تأهيلهم تربويا في مختلف الكليات والمعاهد العلمية وتعدهم للحياة. وذكرت المطوع انه لا يمكن اختزال الدور التربوي للجامعة في الوظيفة التربوية لكلية التربية فكل كلية تمارس دورا تربويا في ذاتها عن طريق إعداد طلابها، مشيرة إلى أن كلية التربية لعبت دورا نوعيا منذ تأسيسها في حياة الجامعة والمجتمع وفقا للمقاييس والمعايير العالمية.

من ناحيتها، قالت الرئيس الفخري لجائزة الكويت للمسئولية الاجتماعية اقبال الأحمد إن منتدى الطاقة وقضايا المجتمع يهدف إلى بناء مجتمع المعرفة، لذا فإن المنتدى يمثل نوعا فريدا من الفعاليات التي تحتاجها المجتمعات من اجل شراكة حقيقة هدفها دعم المواطن وإشعاره بأنه هو أساس التنمية وعمودها الراسخ المتين.

وذكرت الأحمد أنه كلما اقتربت الشركات بشكل عام وشركات النفط بشكل خاص من المواطن كلما حققت هدفها الرئيسي وهو التنمية البشرية وليس الربح المادي فقط، مبينة أن المنتدى يعتبر جسرا للتفاهم والحوار والنقاش وطرح الأسئلة الحرجة لكي نحصل على إجابات موضوعية تزيل اللبس وترفع غبار الشك والريبة عن طريقة التعامل بين المؤسسات والشركات النفطية وشرائح المجتمع.

● أحمد مغربي

### خلال مؤتمر التدقيق الداخلي للقطاع المصرفي لـ"برقان" بالتعاون مع "برايس وترهاوس كوبرز"

# عبدالفتاح: لا خيار للمؤسسات الأجنبية سوى التقيد بقانون الالتزام الضريبي الأميركي للحسابات الأجنبية

قال الشريك في شركة «برايس وترهاوس كوبرز الشطي وشركاه» شريف شوقي عبدالفتاح ان عدم مراعاة قانون الالتزام الضريبي الأميركي للحسابات الأجنبية (FATCA) الذي دخل حيز التنفيذ منذ يناير 2013 قد ينجم عنه فرض ضريبة مقتطعة بنسبة 30٪ في حين قد تحجم المؤسسات الملتزمة عالميا عن التعامل مع مؤسسات أخرى لا تراعي هذا القانون.

وأشار في عرض قدمه خلال مؤتمر التدقيق الداخلي للقطاع المصرفي نظمه امس بنك برقان بالتعاون مع شركة برايس وترهاوس كوبرز الشطي وشركاه إلى أن أحكام قانون FATCA الرئيسية تقضي بأن تفصح كل من المصارف الأجنبية (غير الأميركية) والمؤسسات المالية الأخرى أيضا (صناديق الاستثمار وشركات التأمين وصناديق العهدة المالية ومؤسسات الصيرفة والتمويل الإسلامي) عن أصحاب الحسابات الأميركية لمصلحة دائرة ضريبة الدخل، أو السلطة الضريبية في الولايات المتحدة، إذ إن الآلية المتبعة تقضي بأنه في حال أرادت أي مؤسسة الاستثمار في الولايات المتحدة، فلا خيار آخر لديها سوى التقيد بهذا القانون، بغض النظر عن امتلاكها فرعا أو مكتبا أو أي حضور آخر في الولايات المتحدة.

وقد عقدت الحلقة النقاشية حول قانون FATCA الذي تنتهي مهلة التقيد به 15 يوليو 2013 لتقديم العون لمعالجة المشكلات الإستراتيجية التي تواجهها المؤسسات المالية التي تتخذ من منطقة الشرق الأوسط مقرا لها، واستطلاع الأوجه التقنية لقانون FATCA (بما في ذلك توفير أحدث المستجدات عن مشروع القوانين التنظيمية)، فضلا عن الانعكاسات العملية والحلول المحتملة وتمت أيضا مناقشة مراعاة الإطار الزمني مع المشاركين.

وحول القرار الذي يتعين أن يتخذه أي بنك بشأن FATCA قال عبد الفتاح انه يستوجب على المؤسسات المالية اتخاذ قرار بسيط يتمثل في اختيار الالتزام بتطبيق قواعد FATCA أو عدم الالتزام بالتطبيق، لافتا الى أن المؤسسات المالية التي ترغب في استمرار الاستثمار لصالحها أو لصالح عملائها الأمريكيين في أسواق المال الأميركية سوف يتعين عليها الموافقة على الالتزام بالقواعد الجديدة عن طريق إبرام اتفاقيات مع مصلحة ضريبة الدخل الأميركية والإبلاغ عن الكيانات الأميركية والأشخاص الأمريكيين المحتفظين بحسابات طرفها.

وأوضح انه استنادا الى تحليلات التكلفة والعائد فان المؤسسات المالية الأجنبية غير الأميركية التي لن توافق على الالتزام بالقواعد الجديدة ويتم إدراجها كمؤسسات مالية أجنبية «غير ملتزمة» ستتعرض، حال تعاملها مع مؤسسات مالية أجنبية غير أميركية ملتزمة بالتطبيق لقواعد المدفوعات المالية الوسيطة وسوف تتعرض وفقا لقانون FATCA لقواعد الاحتجاز الضريبي على المدفوعات الخاضعة لذلك.

وأضاف في ذات السياق انه من الجائز أن تلجأ تلك المؤسسات إلى إنهاء علاقاتها مع الكيانات الأميركية والأشخاص الأمريكيين المحتفظين بحسابات طرفها فعل ذلك إذا كان بمقدرتها فعل ذلك بموجب قوانينها المحلية.

● منى الدغيمي

جانب من الحضور في مؤتمر التدقيق الداخلي لبنك برقان (هاني عبدالله)